الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات
CHAMBRE NATIONALE DES
CNCC
COMMISSAIRES AUX COMPTES

تنظم الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات
بالشراكة مع جامعة باجي مختار - عنابة

الأيام الدولية للتدقيق
الطبعة الثانية

29 و 30 جوان 2026
بفندق شراطون - عنابة

التدقيق والانتقال الصناعي:
ضمان السيادة الكربونية لـ الجزائر

موعد استراتيجي وطني ودولي

بمشاركة:
- المؤسسات العمومية وهيئات الضبط والتنظيم؛
- المنظمات المهنية وهيئات الحوكمة؛
- خبراء وطنيون ودوليون؛
- مؤسسات صناعية وطاقوية؛
- جامعيون ومراكز بحث.

للاتصال :
jia2@cn-cncc.dz

www.cn-cncc.dz

تمهيد:

في ظل التحولات العميقة التي يعرفها الاقتصاد العالمي بفعل المتطلبات المناخية والقواعد الجديدة للتجارة الدولية، أصبحت الأداءات البيئية محدداً أساسياً للتنافسية والجاذبية والسيادة الاقتصادية.
ولم يعد الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون خياراً، بل أصبح متطلباً هيكلياً للدول والأنظمة الإنتاجية.

إن إقرار آلية تعديل الكربون على الحدود من طرف الاتحاد الأوروبي يمثل تحولاً جوهرياً في المبادلات الدولية. فمن خلال إدخال تسعير للكربون على الحدود، يفرض هذا النظام على المؤسسات المصدّرة قياس البصمة الكربونية لمنتجاتها وتوثيقها وتبريرها وفق معايير موثوقة وقابلة للتحقق. وفي هذا الإطار الجديد، تصبح السيطرة على البيانات الكربونية وتتبعها وتدقيقها شروطاً أساسية للولوج إلى الأسواق الدولية.

وبالنسبة للجزائر، فإن هذا التحول يمثل في آن واحد تحدياً استراتيجياً وفرصة تاريخية. فالقطاعات الصناعية كثيفة الاستهلاك للطاقة، مثل الإسمنت والصلب والألمنيوم والأسمدة والصناعات الكيميائية، أصبحت معنية مباشرة بالمتطلبات البيئية الجديدة. غير أن هذه القيود يمكن تحويلها إلى رافعة لتحديث الصناعة وتحسين النجاعة الطاقوية والارتقاء التكنولوجي.

إن بناء سيادة كربونية وطنية بات يرتكز على القدرة على إنتاج بيانات بيئية موثوقة ومقننة وقابلة للتدقيق، وعلى هيكلة حوكمة كربونية متماسكة، وتعبئة جميع الفاعلين العموميين والخواص حول استراتيجية مشتركة. وفي هذا السياق، يشهد التدقيق تحولاً جوهرياً في دوره؛ فإلى جانب مهمته التقليدية في المصادقة المالية، أصبح أداة للثقة تضمن مصداقية البيانات الكربونية والامتثال التنظيمي وشفافية الأداءات البيئية.

وتندرج الأيام الدولية للتدقيق – الطبعة الثانية ضمن هذه الديناميكية، حيث تهدف إلى جمع السلطات العمومية وهيئات الضبط والخبراء والجامعيين والمؤسسات والمهنيين في مجال التدقيق، من أجل دراسة التحولات الجارية واستشراف المتطلبات الدولية وبناء استجابة وطنية منظمة لمواجهة تحديات الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون .

وتسعى هذه التظاهرة إلى الإسهام في إرساء إطار ثقة وحوكمة يمكّن الصناعة الجزائرية من تعزيز مصداقيتها الكربونية وتأمين صادراتها وترسيخ سيادتها الاقتصادية في بيئة دولية تشهد تحولات عميقة.

1- الإشكالية العامة

في وقت يعاد فيه تشكيل المبادلات الدولية وفق معايير بيئية متزايدة الصرامة، يدخل الاقتصاد العالمي مرحلة يصبح فيها الأداء الكربوني عاملاً حاسماً في التنافسية والولوج إلى الأسواق والسيادة الاقتصادية.

ويمثل دخول آلية تعديل الكربون على الحدود للاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ منعطفاً أساسياً بالنسبة للاقتصادات الصناعية المصدّرة. فهذه الآلية تفرض تسعيراً للكربون على الحدود يلزم المؤسسات بإثبات البصمة الكربونية لمنتجاتها وجهودها في إزالة الكربون بطريقة موثوقة وقابلة للتدقيق .

وفي هذا السياق الجديد، تطرح عدة تساؤلات استراتيجية بالنسبة للجزائر :

- كيف يمكن الحفاظ على تنافسية الصادرات الصناعية الجزائرية في ظل المتطلبات الكربونية الدولية؟ كيف يمكن تمكين المؤسسات الوطنية، خاصة في قطاعات الإسمنت والصلب والألمنيوم والصناعات
- كثيفة الاستهلاك للطاقة، من الاندماج في آليات التكيّف أو الإعفاء المرتبطة بضريبة الكربون؟
- كيف يمكن هيكلة بيانات كربونية موثوقة ومقننة وقابلة للتدقيق تسمح بتثمين جهود إزالة الكربون وتأمين النفاذ إلى الأسواق الخارجية؟
- ما هو دور التدقيق والضبط والحوكمة العمومية في بناء سيادة كربونية وطنية؟
- كيف يمكن التوفيق بين السياسة الصناعية والامتثال البيئي والجاذبية الاقتصادية ضمن رؤية استراتيجية متكاملة في أفق سنة 2030؟

وعليه يمكن صياغة الإشكالية المركزية لهذه الأيام كما يلي :

كيف يمكن للجزائر أن تحوّل القيود الكربونية الدولية إلى رافعة لتحديث الصناعة وتعزيز المصداقية الاقتصادية وترسيخ السيادة الوطنية، بالاعتماد على حوكمة كربونية قائمة على التدقيق وموثوقية البيانات وتعبئة منسّقة للدولة والمؤسسات؟

وفي هذا المنظور، يبرز التدقيق كأداة هيكلية أساسية؛ إذ لم يعد يقتصر على المصادقة المالية، بل أصبح ضامناً لموثوقية البيانات الكربونية والامتثال التنظيمي والشفافية الصناعية. فبدون بيانات كربونية مقاسة ومحققة ومعترف بها، تبقى الجهود الصناعية غير مرئية وصعبة التثمين.

وتسعى الأيام الدولية للتدقيق إلى تقديم إجابة عن إشكالية وطنية استراتيجية تتمثل في :

- بناء إطار ثقة وقياس وحوكمة يمّكن الصناعة الجزائرية من تعزيز مصداقيتها الكربونية وتأمين صادراتها وترسيخ سيادتها الاقتصادية في بيئة دولية متحولة.

2 - المحاور الاستراتيجية

في سياق التحول المتسارع للنماذج الصناعية ودخول آلية تعديل الكربون على الحدود حيز التنفيذ، ترتكز الأيام الدولية للتدقيق على محاور استراتيجية تهدف إلى تمكين الجزائر من ترسيخ سيادتها الكربونية وتعزيز تنافسيتها الصناعية والامتثال للمعايير الدولية.

المحور الأول: حوكمة الكربون والسيادة الصناعية الوطنية

- تثمين البيانات الكربونية كبيانات استراتيجية وطنية على غرار المعلومات المالية؛
- بناء حوكمة كربونية موثوقة وقابلة للتدقيق في خدمة السيادة الاقتصادية؛
- هيكلة استجابة وطنية منسقة لمواجهة الآليات الكربونية الدولية؛
- تعزيز التكامل بين السياسة الصناعية والسياسة البيئية والتنظيم الاقتصادي.

المحور الثاني: آلية تعديل الكربون على الحدود وتنافسية القطاعات الصناعية الجزائرية

- تحليل آثار آلية تعديل الكربون على الصادرات الجزائرية نحو الأسواق الأوروبية؛
- تحديد القطاعات الصناعية الأكثر عرضة: الإسمنت، الصلب، الألمنيوم، الأسمدة، الكيمياء والصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة؛
- مرافقة المؤسسات في الامتثال للمتطلبات الكربونية الدولية؛
- تحويل القيد الكربوني إلى رافعة لتحديث الصناعة وتعزيز النفاذ إلى الأسواق.

المحور الثالث: التدقيق الكربوني وموثوقية البيانات البيئية

- تكريس التدقيق كضامن لموثوقية البيانات الكربونية؛
- تطوير مراجع للتدقيق الكربوني منسجمة مع المعايير الدولية؛
- ضمان تتبع وقابلية المقارنة ومصداقية المعلومات المناخية؛
- تعزيز ثقة الشركاء الاقتصاديين والماليين من خلال بيانات محققة وموثوقة.

المحور الرابع: التقارب بين التدقيق القانوني وتدقيق الاستدامة والمعايير الدولية

- تعزيز التكامل بين التدقيق المالي والتدقيق القانوني وتدقيق الاستدامة؛
- إدماج المعايير الدولية (14064، 14067، 50001) في الممارسات الوطنية؛
- استشراف التطورات الدولية في مجال التقارير غير المالية؛
- تمكين مهنة محافظ الحسابات من موقع محوري في التحول نحو الاستدامة.

المحور الخامس: المسؤولية القانونية وحوكمة المؤسسات في مواجهة المخاطر الكربونية

- تقييم الآثار القانونية المرتبطة بالبيانات الكربونية المصرح بها؛
- إدماج المخاطر الكربونية ضمن الحوكمة والرقابة الداخلية والاستراتيجية المؤسسية؛
- توضيح مسؤوليات المسيرين وهيئات التسيير؛
- ضمان الامتثال التنظيمي وشفافية المعلومات المنشورة.

المحور السادس: إزالة الكربون الصناعي وتثمين جهود المؤسسات

- جعل جهود إزالة الكربون قابلة للقياس والتدقيق والتثمين؛
- تسهيل الولوج إلى آليات التكيّف أو الإعفاء المرتبطة بضريبة الكربون؛
- تشجيع الاستثمار في النجاعة الطاقوية والتكنولوجيات النظيفة؛
- ترقية صناعة جزائرية تنافسية وشفافة ومنسجمة مع المعايير الدولية.

المحور السابع: الحوار الاستراتيجي بين الدولة والصناعة والمدققين

- إرساء حوار منظم بين السلطات العمومية والمؤسسات الاقتصادية وهيئات التدقيق؛
- إعداد خارطة طريق وطنية لمواجهة المتطلبات الكربونية الدولية؛
- تعزيز التعاون بين المؤسسات والجامعات والقطاع الإنتاجي؛
- جعل التدقيق أداة لدعم القرار العمومي والصناعي.

المحور الثامن: تعزيز الكفاءات والاستعداد لأفق 2030

- تطوير الخبرة الوطنية في التدقيق الكربوني وتدقيق الاستدامة؛
- تكوين محافظي الحسابات والإطارات الصناعية على المراجع والمعايير الجديدة؛
- استشراف التحولات الاقتصادية المرتبطة بالانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون؛
- تمكين الجزائر من التموقع كفاعل موثوق في حوكمة الكربون إقليمياً ودولياً.

تهدف هذه المحاور الهيكلية إلى جعل الأيام الدولية للتدقيق منصة وطنية استراتيجية للتفكير والتوجيه والعمل الجماعي من أجل ضمان السيادة الكربونية وتعزيز التنافسية المستدامة للاقتصاد الجزائري.

الخاتمة والآفاق الاستراتيجية

في وقت تعاد فيه صياغة التوازنات الاقتصادية العالمية تحت تأثير المتطلبات المناخية والقواعد الجديدة للتجارة الدولية، يفرض الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون نفسه كحتمية استراتيجية. وبالنسبة للجزائر، تمثل هذه التحولات في آن واحد تحدياً كبيراً وفرصة تاريخية لتحديث جهازها الإنتاجي وتعزيز تنافسيتها وترسيخ سيادتها الاقتصادية في بيئة دولية تشهد تغيرات عميقة .

لقد أبرزت الأيام الدولية للتدقيق الدور المحوري لحوكمة الكربون وموثوقية البيانات البيئية والتدقيق باعتباره أداة للثقة والشفافية. كما أكدت ضرورة تعبئة منسقة للسلطات العمومية والمؤسسات الاقتصادية وهيئات التنظيم والجامعات ومهنيي التدقيق من أجل بناء استجابة وطنية منسجمة مع المتطلبات الكربونية الدولية.

إن التدقيق، من خلال ضمان مصداقية المعلومات المناخية والامتثال للمعايير الدولية، يرسخ موقعه كرافعة أساسية لتأمين الصادرات وتعزيز الجاذبية الاقتصادية وتثمين جهود إزالة الكربون. كما أن إنتاج بيانات كربونية موثوقة ومقاسة ومحققة يشكل شرطاً ضرورياً لإبراز التقدم الذي تحققه الصناعة الوطنية وتعزيز ثقة الشركاء الاقتصاديين والماليين.

وإلى جانب ما شهدته هذه الأيام من نقاشات وتحليلات، فإنها تدعو إلى إعداد خارطة طريق وطنية طموحة تقوم على التكامل بين السياسة الصناعية والانتقال الطاقوي والامتثال البيئي والحوكمة الاقتصادية. كما تحث على إدراج مسألة الكربون بشكل دائم في صميم الاستراتيجيات العمومية والصناعية، في أفق سنة 2030 .

ومن خلال جمع مختلف الفاعلين المعنيين، تساهم الطبعة الثانية من الأيام الدولية للتدقيق في وضع أسس إطار للثقة والعمل الجماعي يمكّن الجزائر من تحويل القيد الكربوني إلى رافعة للتحديث والابتكار والسيادة الاقتصادية.

إن المستقبل الصناعي للجزائر سيبنى على الشفافية والموثوقية والمسؤولية، وسيبقى التدقيق، باعتباره ضامناً للثقة، أحد ركائزه الأساسية.

عنابة في: 16 فيفري 2026

اللجنة المكلفة بتنظيم الطبعة الثانية للأيام الدولية للتدقيق:

- الدكتور سوسة بدر الدين.
- السيد لبيهي مقداد .
- السيد بوخاري محمد .
- الدكتور بوجمعة منير .

للمعلومات الإتصال :

الهاتف : 044 98 59 23

Email : jia2@cn-cncc.dz

www.cn-cncc.dz